

البارادوكس الصناعي في العراق

الجديد

القسم الثاني

سلام كبة*

- ◆ التصنيع وثورة 14 تموز
- ◆ الصناعة في العراق 1963 – 2003
- ◆ الصناعة بعد عام 2003
- ◆ القطاعات الصناعية الخاص والمختلط
- ◆ القطاع التعاوني
- ◆ الفساد في القطاع الصناعي
- ◆ الصناعات الاستخراجية
- ◆ الصناعات التكريرية اساس الصناعات التحويلية
- ◆ الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية والبلاستيكية
- ◆ الصناعات العسكرية
- ◆ الصناعات الانشائية والاسمنت والزجاج والسيراميك
- ◆ الصناعات الغذائية والزراعية
- ◆ الصناعات الورقية
- ◆ صناعات الغزل والنسيج والالبسة والجلود والسكائر
- ◆ والشخاط
- ◆ الصناعات المعدنية (الهندسية والميكانيكية)
- ◆ الصناعات الكهربائية
- ◆ صناعات الاتصالات والبرامجيات
- ◆ الصناعات الدوائية

- ◆ المشاريع الصغيرة في العراق
- ◆ تطور الطبقة العاملة العراقية
- ◆ التلوث البيئي في القطاع الصناعي
- ◆ ملاحظات تقييمية
- ◆ المصادر

● الصناعة بعد عام 2003

في عامي 2005 و2006 تم اجراء مسح لشركات الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) لتحديد الكلف المطلوبة للتأهيل والتي قدرت آنذاك بما يعادل 2250 مليار دينار، الا ان المبالغ التي تم استحصالها ضمن الموازنة الاستثمارية لعامي 2006 و2007 كانت بحدود 14 و42 مليار دينار على التوالي، وهي لا تتناسب مع الحاجة الفعلية! مما ادى الى عدم امكانية النهوض بواقع القطاع العام بشكل فعال خلال هذين العامين! اما في عام 2008 فقد تم رصد مبلغ 668 مليار دينار من الموازنة الاستثمارية، والتي كان لها الاثر في ابرام الكثير من العقود التي تساعد على تأهيل الشركات وادخال بعض الخطوط الانتاجية اللازمة للنهوض بواقع الصناعة العراقية.

عموماً شهد النشاط الصناعي، بضمنه النفط، وكنتيجة للحروب المتعاقبة والحصار والظروف الامنية، تذبذباً في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حيث بلغت النسبة 66.4% عام 1979 انخفضت بعد ذلك الى 34% عام 1988، ثم عادت بالتزايد وصولاً الى 69.2% عام 1990 ثم ارتفعت الى 76.2% عام 2001 وعادت بالانخفاض وصولاً الى 60.6% عام 2004 وبلغت 58.3% عام 2008. وعند متابعة تطور مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 مقارنة بعام 2004 نلاحظ ارتفاع مساهمته بنسبة تطور بلغت 178.6% بالاسعار الجارية وبمقدار 16.6% فقط بالاسعار الثابتة لسنة الاساس 1988.

اما بالنسبة الى تكوين رأس المال الثابت للنشاط الصناعي بالاسعار الجارية فقد ازدادت من 2017.718 مليار دينار عام 2004 الى 15670.134 مليار دينار عام 2007 اي بنسبة نمو 676%، وقد استحوذ القطاع العام على ما نسبته 99.6% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت للنشاط الصناعي لعام 2007، وعليه يبدو واضحاً استمرار هيمنة القطاع الحكومي على نشاط الصناعة في العراق بعد عام 2003 رغم التأكيد على التحول الى اقتصاد السوق واعطاء دور اساسي للقطاع الخاص.

وفق مصادر عليمية تقدر قيمة القطاع الصناعي اليوم (35 – 45) مليون دولار/السنة، وتقوم وزارة الصناعة والمعادن بتوجيه وتنمية النشاط الصناعي والمعدني من خلال ادارة 61 شركة مملوكة للدولة تضم اكثر من 230 معملا في المجالات الصناعية التخصصية المختلفة:

- قطاع الصناعات الانشائية ويضم 9 شركات.
 - قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ويضم 14 شركة.
 - قطاع الصناعات الهندسية ويضم 18 شركة.
 - قطاع الصناعات الغذائية ويضم 6 شركات.
 - قطاع الصناعات النسيجية ويضم 7 شركات.
 - قطاع الخدمات الصناعية ويضم 7 شركات.
- وعقب توقف دام سبعة اعوام.. اعادت وزارة الصناعة والمعادن الى العمل عدداً من الشركات التي كانت تابعة لهيئة التصنيع العسكري المنحلة، وتحويلها من الصناعات العسكرية الى المدنية في اطار استراتيجية مشتركة بين العراق والأم المتحدة.

بسبب هشاشة الرؤية الاقتصادية للحكام الجدد بعد عام 2003 وضبابية وتخبط وتناقضات الخطط والبرامج والاستراتيجيات الاقتصادية الحكومية وقوانين الموازنات المالية السنوية وشروط المحتل الاميركي متجسدة في مبادئ بول بريمر المعروفة واشترطات الثالوث الرأسمالي (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، فإن الحكومة العراقية تعتبر المسؤولة الاولى كاملة عن خلو السوق العراقي من السلع المنتجة محليا التي لا تكاد تسد 2% من الحاجة الفعلية واغراق السوق بالسلع المستوردة الاجنبية المنافسة وشيوع ثقافة الاستهلاك ومجمل الاوضاع المتردية الكارثية التي تعاني منها الصناعة العراقية والمحنة الفعلية التي يواجهها الصناعيون العراقيون، كما يتحمل رئيس مجلس الوزراء المسؤولية الاكبر بسبب قراراته الاقتصادية الارتجالية الصببانية وتفرد بالسلطات!

اقتصاد العراق وفق احصاءات عام 2004

المؤشر	القيمة
العملة	دينار عراقي
الدخل الوطني/المعدل السنوي	89.9 مليار دولار
ترتيب الدول من حيث معدل الدخل الوطني	60
دخل الفرد/المعدل السنوي	3500 دولار
نسبة التضخم	25.4%
القوة العاملة	6.7 مليون فرد
نسبة البطالة	25 – 30%
قيمة الصادرات سنويا	10.1 مليار دولار
الدول المستوردة من العراق	الولايات المتحدة 54.7% كندا 9.8% ايطاليا 8.8%

تايران 4.2%	
الاردن 4.2%	
125 مليار دولار	الديون المتبقية
32.6 جيكاواط ساعة	انتاج الكهرباء
33.7 جيكاواط ساعة	استهلاك الكهرباء
2.25 مليون برميل/اليوم	انتاج النفط
383000 برميل/اليوم	استهلاك النفط
83.9% نفط 8% مواد خام غير النفط 5% منتوجات حيوانية وغذائية	التصدير

الانتاج والناج المحلي للنشاط الصناعي

(النفط والغاز والكهرباء والصناعات التحويلية والاستخراجية)/مليار دينار

فائض العمليات والاندثارات	تعويضات العاملين	نسبة النمو مقارنة بعام 2004	الناج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988	نسبة النمو مقارنة بعام 2004	الناج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الانتاج	السنة
31315837.1	844546.3		21227.7		32235265.2	35936966.4	2004
42983450.4	919428.1	6.5-	19843.1	36.8	44088536.2	48565655.3	2005
53689192.2	1105085.8	1.1 -	21003.2	71.5	55283502.8	61163230.4	2006
		3.2	21905	91.8	61856655		2007
		16.6	24749.1	178.6			2008

اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية

بالأسعار الجارية للسنوات 2004 - 2007

(مليون دينار)

الانشطة الاقتصادية	2004	الاهم ية النسب ية %	2005	الاهم ية النسب ية %	2006	الاهم ية النسب ية %	2007	الاهم ية النسب ية %
النفط الخام	448719	22.3	238192 5	53.9	2639510	26.4	6000469	38.3
الصناعات التحويلية	200063	9.9	86666	2.0	3220347	32.1	330590	2.1
الكهرباء والماء	136893 5	67.8	195098 3	44.1	4163628	41.5	9339082	59.6
المجموع	201771 8	100.0	441957 5	100.0	1002348 5	100.0	1567014 2	100.0

الاجمالي والأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت لسنة

اساس 1988

(مليون دينار)

الانشطة الاقتصادية	2004	الاهم ية النسب ية %	2005	الاهم ية النسب ية %	2006	الاهم ية النسب ية %	2007	الاهم ية النسب ية %
النفط الخام	944595.8	21.8	3382618. 7	39.1	4276035	24.1	8911839. 4	27.0
الصناعات التحويلية	300378.2	6.9	115304.7	1.3	4535685. 3	25.6	423386.9	1.3
الكهرباء والماء	2200265. 5	50.8	1920848. 1	22.2	3419881. 9	19.3	8760072. 3	26.5

بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية (بما فيها الصناعة التكريرية وتوليد الكهرباء) في الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 معدل 1.49% والصناعة الاستخراجية 55.45%، والقطاع الزراعي 3.6%، والخدمات 39.41%. ويرجع سبب التدهور الحاصل في القطاع الصناعي الى التقادم التكنولوجي للمعدات والمكانن وتأثير العقوبات الاقتصادية لاعوام امتدت الى 13 عام وسياسة الباب المفتوح للاستيراد بعد عام 2003، توقف الدعم الحكومي وارتفاع مستوى التكاليف الصناعية، أعمال النهب والسلب والفرهدة بعيد عام 2003، زيادة اعداد العاملين اثر تشريع قانون اعادة المفصولين السياسيين، ارتفاع تكاليف الصيانة، اهمال معايير الجودة الصناعية، توقف عدد كبير من المعامل بسبب انقطاعات التيار الكهربائي والاضاع الامنية المتدهورة! واستكمالاً لنهج تدمير الصناعة الوطنية اعلنت وزارة الصناعة والمعادن منذ اوائل عام 2010 انها اتفقت مع وزارة المالية على تقليص الدعم المالي للشركات التابعة لها خلال السنوات المقبلة وحجب دعمها لرواتب

موظفي وكوادر هذه الشركات رغم ان الاقتراض من المصارف لتغطية رواتب العاملين في شركات الوزارة بات امرا صعبا ومستحيلا مما يجبر العاملين في العديد من القطاعات الاقتصادية الانضمام الى الفعاليات الاحتجاجية والمطلبية السلمية! منذ التاسع من نيسان وحتى يومنا هذا لم تتخلص وزارة الصناعة من ملف بول بريمر القاتل، الملف الذي يستهدف تدمير ما تبقى من صناعة وطنية عراقية وما تبقى من قطاع صناعي حكومي بل العكس هو الذي جرى ويجري متجسدا في التحول من التخبط والفوضى الاقتصادية الى المنهجية الاقتصادية الانتقائية المكرسة للتبعية الاقتصادية "ملف بريمر يمنع عمليا دعم الدولة للقطاع الخاص الصناعي وانشاء المؤسسات الصناعية المختلطة! ويرسخ سياسة الاعتماد المفرط على آليات السوق والتحرير الاقتصادي وجعل التنمية مرهونة لدور القطاع الخاص الضعيف اصلا، ويرفض الدور الراعي للدولة ومعارضة التدخل الاجتماعي والتنظيمي والرقابي. ويؤكد ملف بريمر على مغالطة سياسات برنامج وشروط صندوق النقد لدولى لاعادة الهيكلة والاصلاحات الاقتصادية الليبرالية كرفع الدعم عن سلع اساسية وعن المشتقات النفطية والغاء البطاقة التموينية وتحرير التجارة".

التشريعات الصدامية نافذة المفعول الى اليوم! فوزارة الصناعة لا تصدر اى قانون مخالف لقوانين وشرائع الدكتاتورية الباندة لتتبع ذات الطرق الملتوية والابتزاز والرشوة وتقلد وتعازل قوانين صدام وتخاف وترهب اعوانه وتحاول ترضيتهم! والنتيجة هي الاجهاز على القطاع الصناعي واعادة توزيع الثروة لصالح البورجوازية المحلية والأجنبية، وليتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل اصولها الانتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته! الصناعيون في العراق يغلقون مصانعهم ويتحولون الى العمل في التجارة الخارجية والاستيراد السلعي والمشاركة في الغش الجاري عبر عرض بعض السلع المحلية للبيع باسماء شركات وماركات اجنبية! او مغادرة العراق والتوظف في بلدان أخرى... الخ. وبقت المعامل والمصانع والشركات الانتاجية تفتقد الى الطاقة الكهربائية لتشغيلها، ويبلغ عددها كما مسجل لدى اتحاد الصناعات العراقي اكثر من 40000 مشروع صناعي، تساهم لو توفرت لها القروض الميسرة والكهرباء وبعض المستلزمات التقنية والحماية الكمركية في انعاش الاقتصاد الوطني ومكافحة مشكلة البطالة المستعصية.

تمتلك الحكومة العراقية نحو 200 مشروعا مملوكا للدولة يعمل فيه نصف مليون فرد، يعاني اكثر من 50% منها من البطالة المقنعة! وتعاني كلها من التقادم التكنولوجي. يتكون القطاع الصناعي العام في العراق من 61 شركة تضم 260 معملا في المجالات الصناعية، تنقسم الى القطاعات التخصصية الآتية: الانشائية الذي يضم 9 شركات، الكيماوية والبتروكيماوية، الهندسية، النسيجية والغذائية والدوائية. وبعد نيسان 2003 تعرضت اغلب هذه المشروعات لعمليات التدمير والسرقة، وبات معظمها ذات انتاجية منخفضة، تشكل عبنا ماليا على الدولة! ولعدم كفاءة هذه المشاريع في تحقيق اليرادات التي تغطي تكاليف الانتاج، اضطرت

الحكومة على تقديم دعم مالي لها يقدر بحوالي 1.2 مليار دولار. وتقدر التخصيصات الاستثمارية الضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي للفترة 2007-2010 بنحو 800 مليون دولار. لا تزال المصانع تعمل في العراق رغم الاوضاع الامنية الاستثنائية، والمشكلة الرئيسية كمنت في تأمين الطاقة اللازمة للمعامل!

المشاريع الصناعية ضمن القطاع الخاص في العراق البالغ عددها اكثر من 40 الف مشروع والمسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقية توقفت بنسبة 90 الى 95% بعد عام 2003! كان التوقف قبل عام 2003 يتراوح بين 70 الى 75%! وازدادت اوضاع القطاع الصناعي الخاص ترديا بعد سقوط النظام 2003 اذ عمت العراق الفوضى والنهب وتخريب المؤسسات، وقد وصلت مساهمة هذا القطاع الى ادنى مستوياتها 1.2% من الناتج الاجمالي المحلي. مع ذلك يتركز القسم الاكبر منها في الصناعات الغذائية 381 مشروعا والمنسوجات والملابس الجاهزة 388 مشروعا والمنتجات المعدنية المصنعة 123 مشروعا والمنتجات الكيماوية والبلاستيكية 122 مشروعا. هذه المشاريع تتميز بالصفة الفردية من حيث الاستثمار والتنظيم والانتاج والتسويق وتميل الى الربح المضمون بعيدا عن استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعاني من المنافسة الضعيفة تجاه السلع المستوردة من الخارج، مع ذلك لا يمكن تجاهل اهمية الناتج المحلي للقطاع الخاص حسب الانشطة.

تؤكد الاحصائيات الرسمية وفق خطط التنمية الاستراتيجية (احصائيات مبالغ فيها) انه تم انشاء اكثر من 2300 مشروع ضمن حملة الاعمار، اشتغل فيها اكثر من 1.550 مليون مواطن. يذكر ان حملة الاعمار انطلقت ببطء عام 2003-2004 بنحو 200 مشروع فقط لاعادة الاعمار، وبعد مرور سنة كان هناك اكثر من 2500 مشروع بكلفة 5.7 مليار دولار تحت الانجاز، ومنذ شهر حزيران 2004 كان هناك اكثر من 2300 مشروع انجز بالفعل، واشتغل فيها اكثر من 1.550 مليون مواطن. واليوم ووفق المعطيات الرسمية فان شبح الانهيار يلوح 74 شركة تعتبر في المقاييس الاقتصادية خاسرة، حيث يتلقى ربع مليون عامل فيها رواتبهم عن طريق القروض من المصارف، وتجاوزت تلك القروض 11 مليار دولار.

المنتبع لمازق القطاع الصناعي العراقي يضع يده على حقائق موضوعية، في مقدمتها، التندر بالعمل التنموي الصبور البناء والعمل في مجالات النهب السريع الذي لا يحتاج لجهد وصبر (Stolen water are sweetest)، والافتقار الى سياسة صناعية واضحة المعالم ضمن خطة مركزية استراتيجية، وتواضع التخصيصات للقطاع الصناعي في الموازنات المالية الاتحادية. وهذا يعني الاهدار المتعمد لعوائد النفط على استيراد السلع وفق سياسة الباب المفتوح للاستيراد وعلى المصروفات الجارية والاستهلاكية والرواتب لمنتسبي الدولة من الموظفين والشرطة والجيش والذين تتكاثر اعدادهم سرطانيا دون ضوابط وبما لا ينسجم مع الخدمات والاعمال التي يقدمونها، وعدم استخدام تلك الاموال لاغراض الاستثمار والانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي وتشغيل الايدي العاملة العاطلة ناهيك عن الحجم الكبير والهائل من الاموال المخصصة للرئاسات الثلاث والوزراء والنواب

السابقين واللاحقين التي تصل بمرور الوقت الى حدود تكاد تلتهم معظم موازنة الدولة.

الحكومة العراقية ليس لها تصور واضح عن سبل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي ووعودها كاذبة! بل تتكرس بالتدرج سياسة الالهال المتعمد لاعادة اعمار البنى التحتية والمرافق الخدمية رغم بعض السيناريوهات التي لا تعدو كونها تضليل ديماغوجي يستهدف امتصاص نقمة المواطنين ودعاية اعلامية لا غير! الاداء الحكومي مثبت للهمم! ولم تلغ او تستحدث او تنشئ اية منظومة حكومية وفق آليات ادارية تستند على تشريعات قانونية لادارة الازمات التي عصفت وتعصف بدوائر الدولة الحالية، اجمالاً! ولا يوجد في الافق ما يشير الى دعم جاد للمنشآت الصناعية والمعامل العائدة للدولة واعادة تأهيلها واصلاحها والنهوض بها لتساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني!

تشير المعلومات الى التوقف التام ل(125) معملاً ومصنعاً كبيراً عن العمل بسبب اطلاق الاستيراد بدون ضوابط وتدفق البضائع المستوردة المنافسة للمنتج العراقي! والمصانع التي استطاعت معالجة اوضاعها ومعاودة النشاط فأنها تعاني من ظروف ومشكلات عديدة منها انعدام الخدمات الاساسية ومستلزمات الانتاج وارتفاع تكاليفه، خاصة اجور النقل واجور العمال وغيرها من الامور التي لا تميل لصالح النشاط الصناعي المحلي. اما الركود والتدني في مستوى تشغيل المشاريع الصناعية ذات المكون التكنولوجي العالي والمتطلبات التمويلية الكبيرة والاهمية الاستراتيجية كالصناعات التحويلية والتعدينية والكيمياوية والبتروكيمياوية والانشائية فحدث ولا حرج، ولم تر النور اية مشاريع جديدة في هذا المضمار!

هنا وجب معاينة ما يلي: التخصيصات المقدمة الى القطاع الصناعي لا تكفي لمنافسة البضائع المستوردة في ظل بقاء قوانين التعرف الكمركية معطلة، عزوف الصناعيين والتجار العراقيين عن القيام بأي مشاريع استثمارية بسبب الاضطراب السياسي والأمني والفساد المالي والاداري، ميل الحكام الجدد الى الاستثمار الاجنبي اكثر من الاستثمار المحلي، بقاء النظام المصرفي الحالي متعلق باساليب التنمية الاستثمارية القديمة. والقروض غالباً ما تكون اسعار الفائدة فيها عالية جداً، حاجة الدولة الى مشاريع متطورة ذات جدوى اقتصادية تستحق الدعم وتقديم التخصيصات المالية اليها، الأعباء التي تحملها قطاع الصناعة التحويلية بالحقاق 19 شركة من شركات التصنيع العسكري المنحلة به والتي تحتاج الى تأهيل كبير وتغيير في طبيعة انشطتها العسكرية الى أنشطة مدنية/وكذلك الحاق 9 شركات مدمرة عام 2009، تفعيل قانون 11 عام 2010 لحماية المنتجات العراقية لا زال معطلاً! ان تحول الصناعات الى صناعات تحويلية او صناعات صغيرة او كليهما معا يمكن من البطالة المستفحلة بدل استيراد العمالة الاجنبية. اما الميل لاقامة المدن الصناعية المتكاملة في البلاد وتحمل جميع الخدمات التي تحتاجها المدينة الصناعية فهو مشروع لا يحل جوهر المشكلة لأن التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ضائع وصناعة العراق اليوم تتميز بفك الارتباط بين القطاعين الصناعي والزراعي بديلاً عن التنمية المتوازنة واقامة البنى التحتية والمرافق

الحضرية في الريف وبناء القرى العصرية التي تقلص الفجوة بين المدينة والريف...الى جانب بقاء الاقتصاد العراقي اقتصادا نفطيا ريعيا مستوردا مستهلكا وحيد الجانب في تطوره وكولونيالي التركيب في بنيته وعاجز عن تحقيق الوحدة العضوية في عملية اعادة الانتاج الموسعة.

الوزارات والمؤسسات الاقتصادية تعمل بشكل منفرد كأنها جزر مستقلة في محيط، وتستمر العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية تعمل على استمرار الوضع الاقتصادي الشاذ وادامة الهدر وضياع فرص التنمية الحقيقية في ظل حالة اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية لما يحدث في البلد.وتعكس قوانين استيراد وبيع المشتقات النفطية،الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي أقره مجلس الرئاسة في 30 نوفمبر 2006،مشروع قانون النفط والغاز الجديد،مشروع قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام،الطابع الطبقي لسلطة الدولة وسياستها في الميادين الاجتماعيةاقتصادية ودور الوشائج الاصطفائية دون الوطنية في تمريرها!

المنتبع للسوق العراقية انها غارقة بالسلع المستوردة من بلدان الجوار،خاصة ايران التي لم تألو جهدا في اشباع السوق بالسلع الصناعية المختلفة ابتداء من السيارات والباصات والاجهزه الكهربائية والمنزلية مرورا بالرز والمواد الغذائية والفواكه والخضر وحتى الطابوق ومواد البناء.من شأن ذلك توفير السلع بأسعار متدنية لصالح المستهلك الا انها تعمل على تحطيم وازاحة الصناعات المحلية التي تكافح من اجل البقاء ومنافسة السلع المستوردة والحفاظ على العاملين لديها!حكام العراق حريصون على انقاذ الاقتصاد الايراني وتكريس تبعية العراق سوقا للسلع الايرانية على حساب الصناعات الوطنية!

التجارة الخارجية تسير باتجاه واحد لان التصدير يقتصر على النفط الخام فقط!وباتت الحماية الكمركية والكمية(القيود الادارية على الاستيراد)ومعركة السلعة الوطنية في خبر كان بسبب الاستيراد التجاري المشوه وسياسة الباب المفتوح للاستيراد!وغياب مؤسسات الدولة عن تنظيم العملية التجارية،الداخلية او الخارجية،وطغيان تجار الجملة الطفيليين والسماسرة والمهربين وسيطرتهم على السوق التجارية!وفي الوقت الذي لا زالت فيه الصناعة الوطنية غير محمية من المنافسة،وحتى قانون عام 1929 لحماية الصناعة الوطنية وتعديلاته لم يعد ساري المفعول،لا تتفق مصالح النخب السياسية المتنفذة مع تشكيل المفوضيات المستقلة كالمفوضية المستقلة لحماية الصناعة الوطنية والمفوضية المستقلة للعقود والمبيعات!

واقع الصناعات الصغيرة مأساوي بسبب عدم وجود هيئة مركزية تشرف عليها ضمن وزارة الصناعة،وغياب الآليات التي من شأنها تشجيع اقامة هذه الصناعات عن طريق اطر مؤسساتية جديدة كحاضنات الاعمال مثلا التي تتحدد مهامها في تذليل العقبات التي تعترض سبيل هذه الصناعات!والاهتمام بصغار المنتجين من كسبة وحرفيين واصحاب الورش الصناعية الصغيرة يكاد يكون شبه معدوم،وقانون تنظيم الخدمات الصناعية رقم (30) لسنة 2000 الذي وفر الدعم لتطوير المشاريع الصغيرة لازال معطلا!

السوق يسيطر عليه الاقوى! صراع بالوعات العملة الصعبة! والسوق يخلق كلابه الناهشة (Love me, love my dog) التي تقبض بيد من حديد على السلطات الاقتصادية المتزايدة الاتساع والقوة واحتكار مزيدا ومزيدا من الاسواق! ولا بد من الاشارة الى الدور التخريبي للجماعات الضاغطة اللببية الحكومية البيروقراطية والطفيلية والنشاط المافيوبي الذي ينشئ شركاته الخاصة التي تتطفل على المنشآت الصناعية الاستراتيجية وتنافسها في الحصول على مدخلات العملية الصناعية! الغالبية العظمى من الموظفين والمسؤولين والخبراء والمستشارين في وزارة الصناعة جاءوا بموجب المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية والمحسوبية والصدفة في حين تركت الكفاءات المهنية خارج نطاق الخدمة مثلما حصل في باقي الأروقة الحكومية! وهذا بحد ذاته يمثل هدراً كبيراً للموارد البشرية المؤهلة!

● القطاعات الصناعية الخاص والمختلط

اكثر من 60% من منشآت القطاع الخاص متوقفة عن العمل بينما شركات القطاع الصناعي المختلط البالغ عددها 19 شركة مهمة! والطبقة الوسطى التي كانت تمثل قطاع واسع ويمكنها شراء السندات والاسهم سحقت تماما خلال العقود الثلاثة الاخيرة!

المنشآت الكبيرة في القطاع الصناعي الخاص

السنة	عدد المنشآت الكبيرة
2000	483
2001	504
2002	345
2003	375
2004	403
2005	370

تواجه شركات القطاع المختلط الذي تساهم الدولة بنسبة لا تقل عن 25% من رأسمالها فيما يساهم القطاع الخاص بالنسبة المتبقية، نفس المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات العامة من تقادم المكنات والمعدات وأفتقارها لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتاج والحاجة الى تدريب الكوادر الفنية على اساليب الادارة الحديثة وضعف الامكانيات التسويقية، اضافة الى ما تعرضت له من السلب والنهب خلال اعوام 2003 – 2004. وهذه الشركات بحاجة الى اعادة التأهيل وتدريب كوادرها الفنية ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في الانتاج.

بعض شركات القطاع المختلط والأضرار التي لحقت بها
2004 - 2003

التسلسل	الشركة	نسبة الدولة %	رأسمال الشركة / مليار دينار	قيمة الاضرار / مليار دينار
1.	شركة الصناعات الالكترونية IELI	52	10.000	13.532
2.	شركة الصناعات الخفيفة ITLI	51	11.2	14.115
3.	شركة الأصباغ الحديثة IMPI	62	9.213	0.1
4.	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية INCP	54	7.593	0.19
5.	شركة الهلال الصناعية IHLI	27	6.6	0.042
6.	شركة الدراجات والانابيب المعدنية IMIP	55	5.000	غير متوفر
7.	الشركة الوطنية للصناعات الغذائية INFF	40	3.3	0.075
8.	شركة الكارتون العراقية IICM	64	2.52	0.175
9.	الصناعات الانشائية الحديثة IMCM	66	1.458	0.032
10.	الكندي للقاحات IKLV	30	1.000	0.106
11.	الاثاث المنزلي - الموصل IHFI	41	0.9	0.506
12.	الخازر للصناعات الانشائية IKHC	24	1.000	0.44
13.	الالبسة الجاهزة - المحمودية IRMC	69	0.360	0.21
14.	الفلوجة لانتاج المواد الانشائية IFCM	28	0.270	0.069
15.	الصناعات الهندسية IIEW	34.4	0.5	0.268
16.	كركوك لانتاج المواد الانشائية IKFP	29	0.124	غير متوفر
	المجموع		61.38	29.686

قامت هذه الشركات بالعمل على تنفيذ التعديلات الحاصلة على قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 (بموجب الأمر المرقم 64 الصادر بتاريخ 2004/3/3)، وتضمنت التعديلات تقليص الدور الاشرافي للدولة على هذه الشركات وتقليص عدد اعضاء مجلس الادارة من القطاع العام من 3 الى 2 اذا كانت المساهمة اقل من 50%، كما ان الفقرة الاولى من المادة 12 منه سمحت للعراقي والاجنبي بالمساهمة في رأسمال الشركة وحق اكتساب العضوية، وبإمكان الشركات تطوير وتحديث مصانعها وتحسين قدرتها الانتاجية من خلال الفقرة المذكورة بإدخال المساهم الاجنبي على ان يتم ذلك بعد دراسة مستفيضة للشركات المتقدمة وتحديد اختيار الشركات المتخصصة والجادة في التعاون لأجراء التطوير والتحديث! يذكر ان القيمة السوقية (عدد الاسهم مضروباً في سعر السهم في يوم غلق السوق وبسعر الدولار) لجميع معامل القطاع الصناعي الموجودة في البورصة لا زالت متواضعة جدا واقل من قيمتها الفعلية اضعافاً! بينما القيمة الدفترية مجانية تقريبا وتقارب الصفر في معظم المعامل.

بعيدا عن تفكير الحكومة اليوم، انشاء شركات مساهمة جديدة تساهم فيها الدولة برأسمال لا يقل عن 25% ولمختلف الاختصاصات استيرادية، تصديرية، استثمارات مالية وعقارية واطلاقها في سوق الأوراق المالية يذكر ان سوق العراق للاوراق المالية الذي تأسس بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004، ينظم عملية تداول اسهم الشركات المساهمة فيه بأسلوب تنافسي ووفق حزمة من القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من هيئة الاوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات! كما يسهم السوق في المساعدة على تنفيذ خصخصة المشاريع التي تنوي الدولة نقلها الى ادارة القطاعات غير الحكومية!

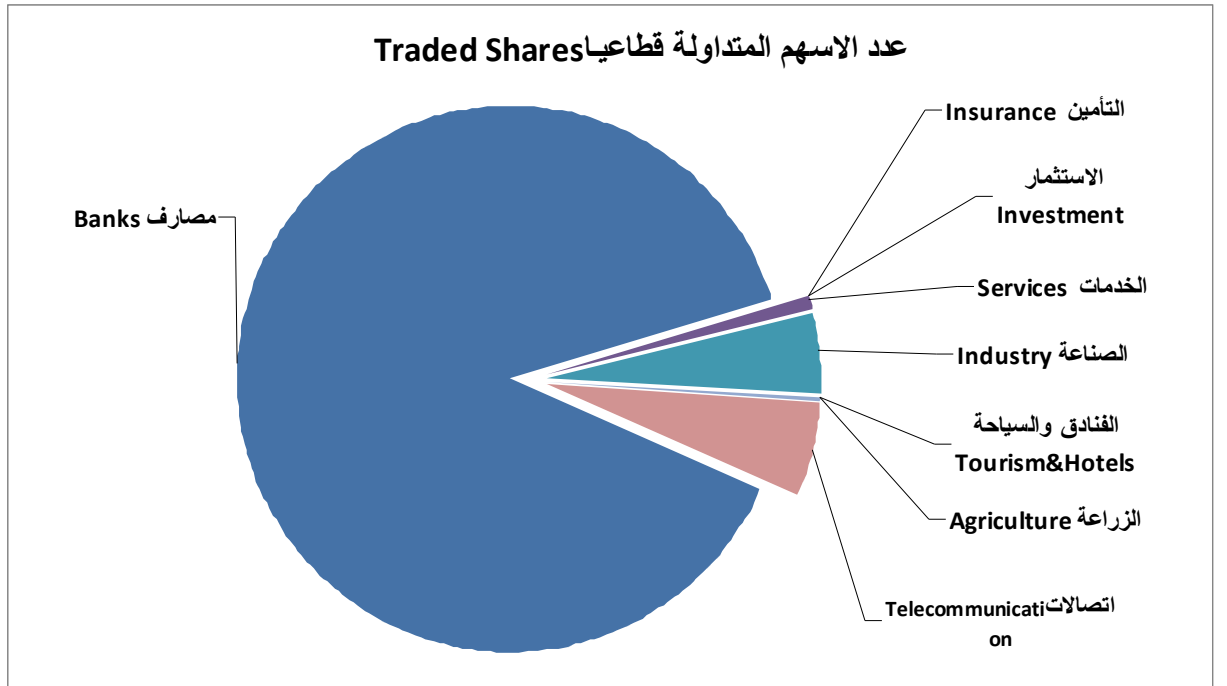
لم تلتزم الكثير من الشركات المساهمة في سوق العراق للاوراق المالية بعقودها، ومنها فتح باب الاستكتاب العام لبيع الحصص المقررة للمواطنين في العقود وبالسعر الاسمي للسهم! بينما يجري تغريم المساهمين، لا مجالس الادارة، عند تأخير تقديم الحسابات الختامية بالاوقات المحددة خلافا للمادة 117 من قانون الشركات. ويجري حجب المكافآت على العمال، لا اعضاء مجالس الادارة، عندما تكون الشركة خاسرة خلافا لما تنص عليه قوانين الشركات وضريبة الدخل والمعيار المحاسبي الموحد والقانون المدني.

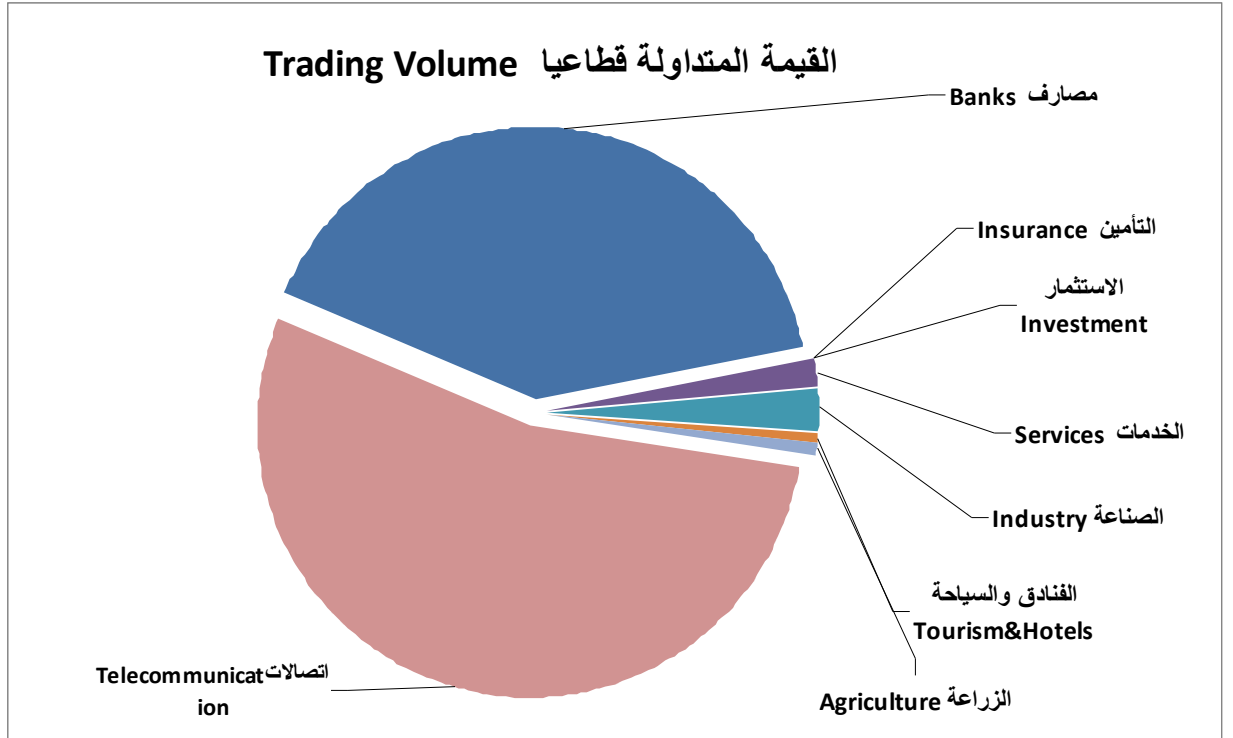
مؤشرات التداول الرئيسية في سوق العراق للاوراق المالية

موزعة قطاعيا آذار 2013

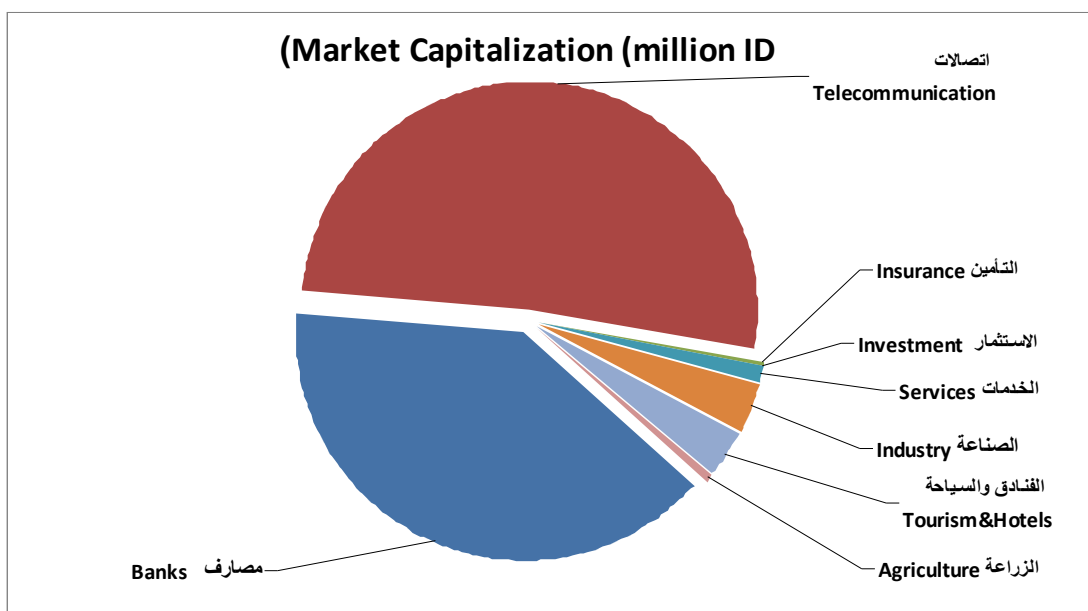
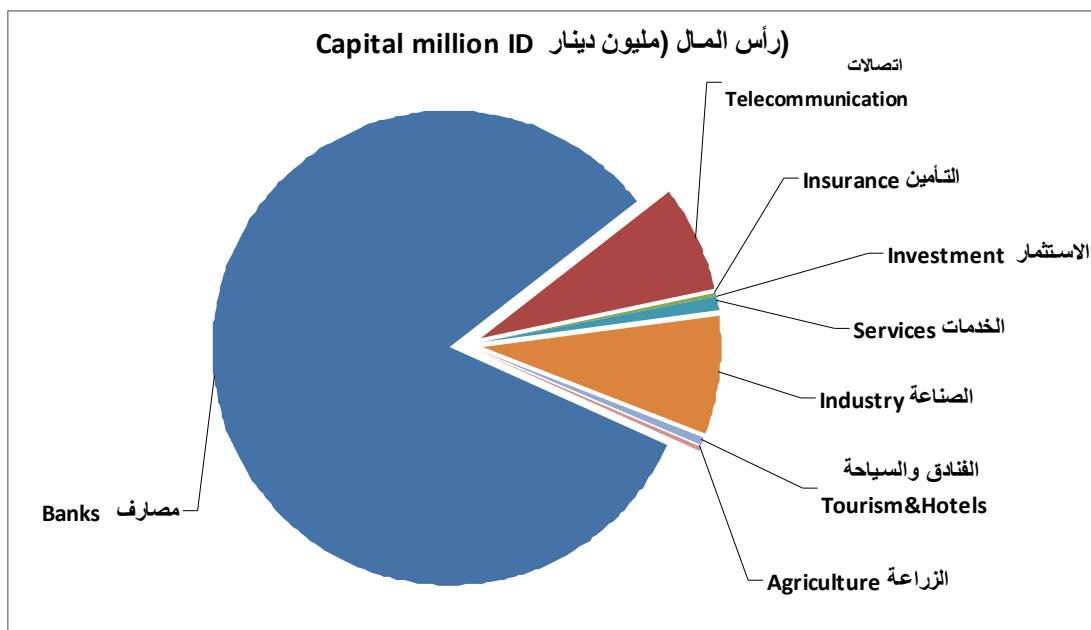
القطاع	عدد الاسهم المتداولة	الاهم ية النسب ية	القيمة المتداولة	الاهم ية النسب ية	الصفقات	الاهم ية النسب ية	الشركات المدرجة
--------	----------------------	-------------------	------------------	-------------------	---------	-------------------	-----------------

		(%)		(%)		(%)		
21	19	50.46	5883	40.62	94,261,488,298	88.61	90,145,929,687	المصارف
1	1	2.43	283	54.00	125,299,157,763	5.60	5,695,390,892	الاتصالات
4	4	0.27	32	0.01	18,675,185	0.01	11,503,186	التأمين
2	2	0.07	8	0.00	1,514,925	0.00	1,298,500	الاستثمار
9	7	9.38	1094	1.48	3,444,202,263	0.87	884,762,431	الخدمات
21	20	29.84	3479	2.66	6,180,065,866	4.56	4,640,494,456	الصناعة
10	9	4.17	486	0.38	892,762,413	0.09	91,358,549	الفنادق والسيادة
5	5	3.38	394	0.84	1,956,038,027	0.26	265,409,621	الزراعة
73	67	100	11659	100	232,053,904,740	100	101,736,147,322	المجموع





النسبة (%)	القيمة السوقية (مليون دينار)	النسبة (%)	الرأس مال (مليون دينار)	القطاع
39.67	4570756	82.84	3111800	المصارف
51.56	5940264	7.19	270012	الاتصالات
0.10	11818	0.24	8920	التأمين
0.04	4477	0.08	3150	الاستثمار
1.14	131902	0.86	32220	الخدمات
3.63	418100	7.95	298759	الصناعة
3.22	370847	0.56	20915	الفنادق والسياحة
0.63	73119	0.28	10585	الزراعة
100	11521283	100	3756361	المجموع



**اعلى واقل معدل دوران سهم للشركات المساهمة في سوق
العراق آذار 2013**

معدل دوران السهم	رأسمال الشركة مليون دينار	الشركة
17.64	100000	مصرف بابل
11.55	152000	المصرف الاسلامي
13.39	202000	مصرف الموصل

6.55	155000	مصرف الاستثمار
6.09	15010	المعمورة للاستثمارات العقارية

معدل دوران السهم	رأسمال الشركة مليون دينار	الشركة
0.01	200	بغداد العراق للنقل العام
0.04	2500	الاهلية للتأمين
0.04	100000	المصرف الاهلي العراقي
0.09	2000	الخليج للتأمين
0.10	150000	مصرف آشور الدولي

ملاحظة: يعبر معدل دوران الأسهم عن درجة سيولة سوق مالي ما او سهم ما دون الآخر، اي توافر اوامر الشراء والبيع في معظم ايام التداول او جميع ايام التداول، وامكانية تحويل السهم الى نقدية بسرعة وبأقل تكلفة وبسعر يقارب آخر سعر للتداول. ويعد معدل دوران الأسهم من اهم معايير المفاضلة ليس فقط فيما بين الأسهم المدرجة في سوق ما بل تتعدى ذلك لتشمل المفاضلة فيما بين الأسواق المالية المختلفة بالنسبة للمستثمرين الاجانب.

ولا تقوم هيئة الاوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات بحماية المواطنين واصحاب الاموال من الاحتيال الذي تمارسه بعض الشركات والمصارف، خاصة الوهمية منها، كالاكتتاب بأسهم شركات مساهمة او شراء اسهمها وقد مضت سنوات طويلة دون ان يزاول بعضها عمله او زاوت ولم تظهر نتائج اعمالها بوضوح، الاكتتاب بأسهم شركات مساهمة كانت تعمل وتنتج ثم توارت عن الانظار، مزاحمة بعض المصارف غير المشروعة قانونا والتي تعمل على زيادة رأسمالها في نفس المصرف لأن مجالس ادارتها تكتتب من الفضلة قبل غلق الاكتتاب نهائيا بيوم او يومين ويعاد الفرق لهم بعد يوم او 5 ايام على الاكثر، محاولة بعض الشركات اكمال رأسمالها بطرق ملتوية كالضغط على المصارف الاهلية لاصدار تأييد حصول الاكتتابات! يذكر ان دور دائرة تسجيل الشركات في الرقابة الميدانية على الشركات المساهمة لاكتشاف المخالفات وسوء الادارة والتأكد من صحة الاجراءات ومحاسبة الشركات التي لا تلتزم بالنصوص القانونية واحكام قانون الشركات وتعليمات النظام المحاسبي رقم 1 لسنة 1998... لا زال معطلا! وتعاني الدائرة من البيروقراطية الادارية المفرطة والروتين ومحاولات الابتزاز!

الاحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الكبيرة

(القيمة والأجور والمزايا)

للسنوات 2005 - 2009 (مليون دينار)

القطاعات العام	عدد المنشآت	المشتغلون (بالآلاف)	الأجور والرواتب والمدفوعات	قيمة المنتج المبيعت	قيمة المنتجات المستلزمة لإنتاج
ع	ت	ل	ت	ت	ت

عنة

702352.80	422085.369	788411.42	15054.4	465678.88	119.442	69	عام	
4		8	02	3				
66744.755	43171.508	71267.632	3086.11	25932.085	4.689	12	مختلط	200
			3					
8.459	5.202	8.459	0.000	6.198	0.018	1	تعاوني	5
234114.88	148765.858	284270.52	1708.17	41130.631	18.719	370	خاص	
6		2	1					
1003220.9	614027.937	1143958.0	19848.6	532747.79	142.868	452	مجموع	
04		41	86	7				
1056656.1	491623.561	1219861.6	24144.2	620702.07	145.402	67	عام	
35		53	88	3				
101730.63	98507.852	104638.52	2443.01	23690.454	3.479	10	مختلط	200
8		3	8					
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0	تعاوني	6
268306.66	221529.157	344898.38	1523.01	1523.012	17.364	334	خاص	
9		3	2					
1426693.4	811660.570	1669398.5	28110.3	28110.318	166.245	411	مجموع	
87		59	18					
1236721.1	555165.324	1331963.6	28117.8	633603.08	151.430	72	عام	
22		04	98	4				
76063.030	52083.689	81419.904	2837.96	216058.87	3.918	10	مختلط	200
			4	6				
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0	تعاوني	7
303827.85	221348.818	402998.37	2564.98	45294.473	17.091	341	خاص	
0		1	8					
1616612.0	828597.831	1816381.8	33520.8	700503.43	172.439	423	مجموع	
02		79	50	3				
1879961.7	778124.718	1918778.4	62404.6	1210173.1	167.675	84	عام	
77		31	77	68				
96521.213	52752.501	101490.82	3199.15	20864.113	3.168	11	مختلط	200
		1	1					
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0	تعاوني	8
512458.34	322914.439	616179.57	3414.37	64170.436	19.404	392	خاص	
0		7	4					
2488941.3	1153791.65	2636448.8	69018.2	1295207.7	190.247	487	مجموع	
30	8	29	02	17				
2419040.0	1129724.45	2827971.2	80066.6	1659309.6	169.688	83	عام	
25	6	81	82	63				
207572.58	99572.632	215778.48	3976.21	26531.651	3.590	12	مختلط	200
5		9	5					
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0	تعاوني	9
565312.16	330449.813	672432.09	4454.82	85725.276	20.573	400	خاص	
3		5	5					
3191924.7	1559746.90	3716181.8	88497.7	1771566.5	193.851	495	مجموع	
73	1	65	22	90				

لا يقل القطاع الخاص حاجة للرعاية والإصلاح والتأهيل عن القطاع العام ولا يجب اعطاء قدراته الأهمية المبالغ فيها بالإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني. ويؤدي التطور المشوه لنمو القطاع الخاص الى تحوله الى ميدان للشطارة والفساد والفساد بالشرارات والتعاقدات المعنونة والخفية المباشرة وغير

المباشرة مع المتنفذين والأرستقراطية وكبار الموظفين والسلطات الحاكمة. وفي العراق يفتقر هذا القطاع الى الخبرات والكفاءات التنظيمية والإدارية للمساهمة في الفعاليات الأستثمارية المطلوبة. كما وجب التمييز بين القطاع الخاص المنتج وبين الشرائح الطفيلية العاملة في ميادين المقاولات والتجارة والخدمات والتي تتعاون وتحالف مع البيروقراطية الإدارية وتتعاطى حماية مصالح الرأسمال الأجنبي وتتجاوز القوانين بالتهريب والغش وخلق السوق السوداء وإشاعة مظاهر الفساد وغسيل الأموال. وعموما يتسم القطاع الخاص بالخصائص التالية :

- الطبيعة الأستغلالية والمواقف السلبية التراجعية الأرتدادية.
- ضعف التزامات المساهمة في الميزانية الحكومية والمحافظة على الثروة القومية والبيئية.
- النزوع لتحقيق الربح الأعمى (*Maximum Profit*).
- ضعف الضمانات الأجتماعية وضمانات حقوق العاملين من تدريب وتأهيل الخ.

القطاع الصناعي الخاص في تدهور مستمر وتسبب ذلك بأيقاف الانتاج المحلي وبيع مكائن ومعدات المعامل والمصانع العراقية كخردة لانه ليس من حق العراقي تصدير المكائن والمعدات العائدة له، وهناك مقبرة اليوم للمكائن والمعدات الصناعية في منطقة كسرة وعطش. وفي العراق اليوم 18000 مشروع صناعي خاص كاملة التأسيس لكن معظمها متوقف عن الانتاج او تعمل بطاقات انتاجية متدنية غير اقتصادية في مجالات متعددة، كما يوجد 14000 مشروع صناعي تحت التأسيس، ولو تم تشغيل مجمل هذه المعامل لاستوعبت اعدادا كبيرة من العاملين من مختلف الاختصاصات والمساهمة في توفير المنتجات الصناعية المحلية وتقليل الاستيراد من الخارج.

ومن اهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص: ارتفاع اسعار الوقود وارتفاع كلف الانتاج والاسعار وعدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة السعرية مع السلع المماثلة المستوردة، ازمة الطاقة الكهربائية في البلاد، عدم توفر اجهزة التقييس والسيطرة النوعية ودخول سلع صناعية غير مطابقة للمواصفات العالمية ومنافسة للسلع المحلية الملتزمة بالمواصفات المعتمدة عالميا او محليا، سياسة الاغراق التي تمارسها الدول المجاورة، الغش الصناعي، ضعف التمويل وارتفاع كلف القروض الصناعية حتى وصل سعر الفائدة على هذه القروض الى 11% "كانت بحدود 3-6%". والمصرف الصناعي لم يكن هدفة تحقيق التنمية الصناعية كما هو مرسوم له انما اصبح يمارس مختلف الاعمال بهدف تحقيق الارباح اسوة ببقية البنوك الحكومية، الاستثمار الاجنبي والمحلي في القطاع الصناعي الخاص لا يزال دون المستوى المطلوب، وتعدد الاجهزة الرقابية في الدولة (مفتش عام، رقابة داخلية، رقابة مالية، هيئة النزاهة...) التي لا تشجع الموظفين على تذليل المبادرات

والفرص الاستثمارية، عدم وجود حماية كلية او جزئية للانتاج الوطني نتيجة الانفتاح غير المخطط !

لم يحصل تطور في عمل المصرف الصناعي العراقي ومشاكله القديمة ابان العقود البائدة جرى ترحيلها اليوم بحرفية عالية اليه، فالقيود المالية والقانونية المعرقله لنشاط المصرف والفساد الاداري لازالت هي هي، ان لم تتضاعف مع تدخل الوشائج الاصطفائية والولاءات الطائفية والعشائرية في شؤونه الى جانب تدخل القوى السياسية المتنفذة في سبيل الاستحواذ على الاموال لأغراض ليست صناعية! يذكر ان المصرف الصناعي يزاوّل نشاطه وفق ما جاء في القانون رقم 32 لسنة 1991، وارتفع رأسماله عدة مرات ليصبح اليوم يعادل 75 مليار دينار! وتتخلص مهامه في منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشاريع الصناعية، الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة، المساهمة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال اختصاصه، والصيرفة التجارية.

في سبيل تفعيل دور القطاع الصناعي الخاص والمختلط والتعاوني لتأخذ دورها في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الاستثمار والقضاء على البطالة، تأسس اتحاد الصناعات العراقي عام 1956 وفق احكام قانون رقم 35 كمنظمة مهنية تنموية اقتصادية مستقلة، وجرت عدة تعديلات على القانون الاخير آخرها صدور القانون رقم 34 لسنة 2002 النافذ المفعول! وينتسب الى الاتحاد حتى اليوم 50000 مشروع صناعي موزعة على الاصناف الصناعية كافة! ويواجه اتحاد الصناعات حاليا عراقيل تتركز في سياسة ونهج القوى السياسية المتنفذة التي تتربع على مقاليد السلطة في التدخل الفظ السافر في شؤون النقابات والمنظمات غير الحكومية بالقرارات والاجراءات غير المدروسة وبالتعسف العقائدي واصطناع المثل السياسية على قدر حجمها! وتعرض ويتعرض قادة اتحاد الصناعات العراقي الى التهديدات الحكومية واثارة الضجة ضدهم بين الفينة والاخرى دون ادنى مبرر سوى الرغبة في السيطرة على الاتحاد لصالح طرف معين في الحكومة! وسبق للحكومة قبل 3 اعوام ان قامت باقتحام واغلاق مقر اتحاد الصناعات العراقي والقيام بمنع اعضائه من مزاوله نشاطهم فيه! بعد وضع اقفال على باب الاتحاد الرئيسي بسلاسل حديدية! وتجري التدخلات الفظة في شؤون اتحاد الصناعات والمؤسساتية المدنية في ظل اقتصاد وطني يعاني من ازمة بنيوية وتردي ظروف العمل وكثافة استغلال العاملين وانتشار عمالة الاطفال وتدهور المستوى المعاشي للناس واطلاق الاستيراد العشوائي والخراب الزراعي والصناعي وتفشي البطالة والفقر، مما يوفّر تربة خصبة لتنامي شتى تيارات التطرف المعادية للديمقراطية.

يواجه القطاع الصناعي الخاص بالاضافة الى ما تقدم تهميش واضح واهماله وعدم العمل النهوض به وتأهيله من قبل الحكومة اذ لم تعط اي اهتمام لدعم تأهيل المشاريع سوى بالاجتماعات، وتقديم الخطط الكفيلة برفع المستوى الفني والعلمي للقطاع الصناعي ما هي الا مجرد وعود او هواء في شبك! كما يواجه اتحاد

الصناعات معضلة العديد من الشهادات المزورة لتسجيل المكائن، والصادرة من المجالس البلدية، والشهادات الصحية المزورة، وموافقات السفر المزورة اضافة الى المشاريع الوهمية.

ان مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام اعوام 2011 – 2014 يسهم في توفير السيولة النقدية الضرورية لتمويل الفجوة الاستثمارية في كامل الاقتصاد العراقي لأن العجز في تمويل المشاريع اي التخصيصات الاستثمارية وفق التقديرات الحكومية ذاتها سيبلغ 20 مليار دولار بالرغم من الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي!

الايادات العامة 2011 - 2014

العام	الاستثمارات المطلوبة / مليار دولار	العجز في التخصيصات الاستثمارية / مليار دولار	التخصيصات الاستثمارية المتاحة / مليار دولار	نسبة الاستثمار	الايادات الكلية / مليار دولار	الايادات غير النفطية / مليار دولار	الايادات / مليار دولار	سعر البرميل / دولار
2011	30000	3.063	26.937	0.40	67.342	4.000	63.342	2.30
2012	40000	6.105	33.895	0.42	80.702	4.400	76.302	2.70
2013	50000	5.791	44.209	0.44	100.474	4.840	95.634	3.30
2014	67000	6.038	60.962	0.48	127.004	5.324	121.680	4.00
	187000	20.998	166.002					

القطاع التعاوني

ينعدم في العراق القطاع الصناعي التعاوني تماما الا في قلة من الصناعات الصغيرة! والتعاونية منشأة جماعية ديمقراطية الطابع والمضمون والاهداف، وجهاز للتطور الاجتماعي والاقتصادي يقيم الاسواق المفتوحة ويصون الكرامة البشرية، وهي ليست شكلا للنشاط الحرفي الصغير فقط وشكلا خاصا لتجارة المفرق او للقطاع الزراعي وحسب بل هو نمط يمكن ان يتجسد في المنشآت الصغيرة والكبيرة معا في الانتاج السلعي والخدمات بانواعها. التعاونية مؤسسة اقتصادية تعمل وفق مبادئ الربح والخسارة ضمن اقتصاد السوق، وهي ليست جمعية خيرية لكنها تجمع المزايا الايجابية للملكية الخاصة وملكية الدولة ومؤهلة للعمل بكفاءة وجدارة. انها تنظيم اجتماعي – اقتصادي يمتلك خاصيته التي تتميز عن التشكيلات المساهمة والمختلطة والمتجمعة والمشاركة لاغراض اقتصادية، وهي استجابة

لحاجات وضرورات موضوعية. وتتوافق الملكية التعاونية مع الطابع الاجتماعي للانتاج وتزيل التناقض بينه وبين الطابع الفردي للتملك، لأنها توسع قاعدة الملكية وقاعدة توزيع الدخل، معبرة عن الديمقراطية الاقتصادية القائمة على قناعة الافراد واختيارهم الحر اي انها ترفض القسرية الاجتماعية الاقتصادية والالزام الحكومي! وتستهدف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مثلا حماية المستهلكين من الجشع والتلاعب والغش في الاسواق وتعمل على ضمان حق المتضررين والكشف عن الجهات البيروقراطية الخدمائية. ويوفر تطور علاقات السوق الرأسمالية الشروط الملائمة للنمو السريع للتعاونيات الاستهلاكية والسكنية والخدمية وتعاونيات النقل والخضر والفواكه والخياطة وصناعة الاختام والتحف وتلوين المنسوجات والزجاج وانتاج اللوحات والصناعات الغذائية وتصنيع القصب وصناعة الزوارق والمشاحيف التعاونية والصناعات الطينية وتصنيع القصب وصناعة الزوارق والمشاحيف وصناعة الشباك المنسوجة من النايلون او القطن وصيد الاسماك وتربية النحل وغيرها!

التطور التعاوني في العراق

1936	تشبيد القرى الحديثة وفق المرسوم رقم (70)
1937	تأسيس اول جمعية تعاونية استهلاكية في العراق في مزرعة الزعفرانية بمبادرة من بعض الموظفين
1944	صدور قانون حركة التعاون والجمعيات التعاونية رقم (27)
1946	تأسيس اول جمعية تعاونية زراعية بموجب القانون في منطقة الدورة قرب بغداد
	تأسيس الحكومة دائرة للتعاون ، الحقت بوزارة الاقتصاد وتحولت فيما بعد الى مديرية الحقت بوزارة الشؤون الاجتماعية
1956	تأسيس البنك التسليفي التعاوني
1958	قانون الإصلاح الزراعي رقم 30
1958	بلغ عدد الجمعيات التعاونية (132) حتى عام 1958 ضمت (70) سكنية و(21) تسليفية و(31) استهلاكية و(10) زراعية..
1959	صدور قانون جديد للتعاون رقم (73)
1959	صدور قانون اتحاد الجمعيات الفلاحية رقم (139)
1959	قانون المصرف التعاوني رقم (163)
1964	تعديل قانون المصرف الزراعي رقم (126)
1970	قانون الإصلاح الزراعي رقم (117)
1970	صدور قانون التعاون رقم (202)
1970	تأسيس المجلس الزراعي الأعلى وفق المرسوم رقم (116)
1971	تمليك الجمعيات الفلاحية الآلات والمكانن الزراعية

وفق المرسوم رقم (39)	
1972	معالجة التعاونيات الزراعية وفق المرسوم رقم (49)
1975	تنظيم الملكية الزراعية في كردستان وفق القانون (90)
1977	قانون الجمعيات الفلاحية وفق المرسوم رقم (43)

الحركة التعاونية العراقية اليوم بعيدة كل البعد عن دائرة اهتمام الدولة العراقية بسبب جهل الحكام وعدم المامهم ومعرفتهم بالفكر التعاوني وادبياته ومبادئه مما يجعلهم عاجزين عن بذل اي جهد للارتقاء بالتعاون والعمل لتنمية وتطوير وحداته بدءا بالعضوية التعاونية مرورا بالتعاونيات ونهاية باتحاداتها ومؤسساتها ومنظماتها المختلفة، وبسبب جهل هؤلاء بمحتوى الوثائق الدولية والعالمية الخاصة بالحركة التعاونية (وثائق الحلف التعاوني الدولي ICA ومنظمة العمل الدولية ILO) بل وحتى واقع وتاريخ الحركة التعاونية في بلادنا.

التعاون في العراق اخفق في رفع مستوى الخدمات المقدمة وتوفير المخازن الخاصة المستقلة عن القطاع الخاص! او توفير الحوانيت السيارة داخل القطاعات السكنية، وتوفير السلع للاعضاء بانتظام وبالاسعار المخفضة والنوعية الجيدة، وتنظيم التبادل السلعي بينها، وتقوية المركز المالي التسويقي عبر خدمة المواطنين من غير الاعضاء! واستحصال السلع من مصادر انتاجها الاصلية بعقد الصفقات والعقود التجارية لتأمين التدفق السلعي المنتظم! وكذلك ابرام العقود التجارية مع القطاع العام والخاص لفتح الحوانيت داخل الدوائر والمؤسسات والمنشآت نفسها وفق شروط تعاقدية تخدم العضو من ناحية السعر والنوعية السلعية! في الوقت الذي تنشغل فيه التعاونيات السكنية بالكساد وارهصات تجارة العقارات! لقد تعرض القطاع التعاوني العراقي للمضايقات، وجرى تهيميش الديمقراطية التعاونية، وتصفية الجمعيات التعاونية بعد حجب القروض عنها بحجة تراكم الديون عليها، والتقييد الاقتصادي والاداري للاستثمارات المساعدة لسكان الريف، وتحت حجة التسليف القانوني ظهر تجار شراء الصوف من الفلاحين، ولم يبذل نشاط جدي لتنويع العمل التعاوني تبعا للاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية ومستوى الوعي الاجتماعي السائد والثقافة الرانجة الا في حالات قليلة.

لقد واجهت التعاونيات الزراعية في العراق مشكلات كبيرة اهمها:

- دور المؤسسات الحكومية بالتلاعب والغش وضعف المراقبة والمتابعة والاشراف، بالانسجام مع مصالح كبار الملاكين والبرجوازية البيروقراطية، بالاخص الشرائح القروية.
- ثغرات القوانين في الاصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية، وهبوط الوعي القانوني عموما.
- استنثار الشرائح الحزبية الضيقة والفئات القروية والطائفية على ادارات الجمعيات التعاونية، وبالتالي رسوخ البرقرطة وتدني مستويات الاستثمار والمردودية الاقتصادية.
- معارضة التعاون الانتاجي والتدابير اللازمة لانجاحه بالاعتماد على محطات الآلات والجرارات الحكومية والاساليب المتقدمة في التسويق والاسعار

والاقراض، ومعارضة الملكية المشتركة الجماعية لوسائل الانتاج والاستخدام الزراعي الجماعي للأرض.
 – الاخلال بمبدأ الاستقلالية الاقتصادية وسلامة الممتلكات التعاونية عبر بعثرة المصادر الذاتية.

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للسنوات 2000 – 2005

التفاصيل	الوحدة القياسية	2000	2001	2004	2005
عدد الجمعيات	عدد	237	221	50	57
عدد الاعضاء	عدد	1088374	887270	187962	211491
رأس المال المدفوع	ألف دينار	291012	201846	62262	108849
رأس المال الاحتياطي	ألف دينار	643242	739924	480899	599350
عدد العاملين	عدد	3420	3209	780	791
مجموع الأجور والمزايا المدفوعة	ألف دينار	259542	349857	430281	457392
المصروفات عدا الاجور	ألف دينار	613098	635564	296415	350285
مجموع المشتريات	ألف دينار	6102010	7057100	2365666	3617738
مجموع المبيعات	ألف دينار	6566473	7548775	2452825	4157686
مجموع قيمة الموجودات الثابتة	ألف دينار	313447	313337	166558	162246

بدأت حملة البعث العراقي ضد القطاع التعاوني بالغاء حق الاختيار الديمقراطي لقيادة الحركة التعاونية الزراعية (مجلس الادارة)، واستعويض عنه بمجلس ادارة معين من قبل المكتب الفلاحي لحزب السلطة، الامر الذي اسهم في تكريس دور اغنياء الريف والبورجوازية الريفية في قيادة التعاون الزراعي، واستغلت هوية حزب السلطة للانتفاع الشخصي والاثراء وفرض السيطرة والتحكم البيروقراطي. كما اتبع مبدأ الالتزام والترغيب والترهيب في الانضمام الى الجمعيات التعاونية بدلا من الطوعية والاقناع وقوة المثل لتفقد الجمعيات الطابع التعاوني المبني اساسا على التطوعية، وجرى التركيز على التوسع الافقي للجمعيات دون التخصصي، واستغلال قروض المصرف الزراعي لتنمية الراسمال الخاص في الزراعة، وتمليك رؤوس الاموال العربية وبالخاص المصرية والاردنية والخليجية افضل الاراضي الزراعية والمعدات والابنية وحقول الدواجن واعفاءها من الرسوم الكمركية، مع تسهيلات أخرى. وانتهت حملة البعث العراقي بتصفية التعاون الزراعي!

● الفساد في القطاع الصناعي

سياسة الحكومة تسير باتجاه منح التسهيلات الأتمانية والاعفاءات الضريبية والحوافز والقروض ونسب الفائدة، للتجار وتجعلها في حدها الأدنى لمن يريد التوظيف في القطاع الصناعي، الأمر الذي لا يشجع اصحاب رؤوس الاموال على توظيف رؤوس اموالهم في الصناعة المحلية. رأسمال المصرف الصناعي متواضع، وتأسيس الصناديق الاستثمارية المتخصصة في تمويل المشاريع الصناعية هي خارج نطاق البحث اليوم! اما صندوق التنمية لتمويل مشاريع القطاعين الخاص والمختلط فقد اندثر مع سقوط النظام الدكتاتوري! المحفزات المالية والمادية وتوفير الطاقة الكهربائية بأسعار تفضيلية، امور بعيدة عن تفكير المشرع العراقي.

الخطر في الموضوع هي الانبطاح الكامل امام الرأسمال الاجنبي الذي يتحكم في المقدرات الاقتصادية للبلاد تحت اغطية مختلفة ومنها الاغراق - Dumping اي بيع الشركات منتجاتها من السلع الصناعية بأسعار رخيصة دون مستوى تكلفة انتاجها في بلدانها الاصلية، بهدف السيطرة على السوق العراقي وازاحة الانتاج المحلي ومن ثم التعمد الى رفع اسعار منتجاتها بعد ان تتم السيطرة تماما على السوق. ولازال سلوك الشركات الغربية، شركات النهب والاستهتار، يكشف عن جوهر ومنهجية ومرامي هذه الشركات وانتهاكها للانسان وحقوقه، عندما يتعلق الأمر بقانونها الرئيسي، وهو قانون الاستغلال.

ان مجرد ابداء الاستعداد لبيع الدولة بعض من مؤسساتها الاقتصادية يخلق بحد ذاته الحافز الكبير للفساد والافساد. ويمتد الفساد الى ما وراء الاختلاسات المالية ليشمل العديد من مظاهر "سوء استغلال النفوذ والسلطة" مثل المحاباة والمحسوبية والمنسوبية والاكراه والترهيب والاستغلال وشراء الذمم وتقاضي العمولات والرشى ونظام الواسطة بهدف تحقيق مآرب سياسية او اجتماعية او تغيير النتائج الانتخابية واعمال التقييم والاستفتاء وتمشية المعاملات او عرقلة المساعدات الانسانية وتحويلها الى مجموعات غير محسوبة اصلا. ومن الطبيعي ان يكون لانتشار الفساد الآثار والتداعيات السلبية على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية! الفساد، حاله حال الطائفية السياسية، قطار رجعي ينطلق دون رحمة داهسا تحته الجميع! لقد بلغ عدد المنشآت الصناعية المخصصة الفترة 1987 - 1990 وحدها 67 منشأة!

وعلى خلفية تعاظم الريع النفطية نتيجة زيادة اسعار النفط الخام في السوق العالمية تنامت سمات الطابع الريعي والخدماتي والتوزيعي للاقتصاد العراقي التي وظفتها النخب السياسية في توسيع شبكة الزبائنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية! كما نمت البورجوازية البيروقراطية جراء حيازتها لجهاز الدولة بفعل نهب المال العام والتهام ثمار النمو الاقتصادي المرتفع الناجم عن تعاظم الريع النفطية. وتنامي دور البورجوازية الطفيلية التي تضم رجال الاعمال الجدد في اطار ديناميكية العلاقات الزبائنية. ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماد الموازنات المالية

السنواتية بشكل شبه كلي على الريع النفطية المتأتية من صادرات النفط تساهم في عزوف السلطات الحاكمة عن اجراء الإصلاحات الاقتصادية.

الزبائية تجعل من المسؤول في الدولة والمجتمع لا يقرأ النسب المئوية للفشل والعثرات وسوء الأداء، ويكتفي بقراءة نسب النجاح الضئيلة قراءة نفخ وتضخيم، لا تنطلي حيله الا على السذج والعوام! وهذا المسؤول الذي وصل الى موقعه الوظيفي بالواسطة لا تربطه بمن يحيط به من الوصوليين والانتهازيين سوى علاقة المصلحة الشخصية الضيقة الزائلة بزوال درجة نفعها، وهو في اعماقه يحتقرهم ويزدريهم. كما انهم يشاركونه الاحتقار والازدراء بحيث اذا ما خلوا الى بعضهم البعض كما تختلي الشياطين الى بعضها ذكروه بكل سوء، وذموه شر ذم!

يتسابق المفسدون لنهب العراق فتغولت الليبرالية المتوحشة واستأسد الفساد فعدا سلوكا نمطيا يطغى على كل ما عداه، وديمقراطية الكرنفالات المتواصلة خير وسيلة لتكريس الاستبداد. الفساد المتفشي في اغلب مؤسسات الدولة كان ولا يزال احد الروافد الحيوية المغذية لعوامل العنف المباشر ومصدر تمويل ثري بالنسبة للجماعات المسلحة، فضلا عنه كونه وسيلة غير شرعية لدى بعض الاحزاب المشاركة في العملية السياسية، لتمويل نشاطاتها واثراء بعض اعضائها دون مراعاة لحقوق بقية المواطنين. جعجعة السلاح تتعالى وطبول الحرب تدق ايذانا بوجود منازلة كبرى بين الفساد ومن يتحمل مسؤولية الدفاع عن المال العام لمصلحة من يحرص الفاسدون؟

الخصخصة التي يجري الترويج لها في العراق هي اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والغاء الدور الاقتصادي للدولة وتقليص فرص العمل في القطاع العام والتوجه نحو خصصته، بمعنى الاذعان لاشتراطات الثالوث العولماتي الرأسمالي والتدخل الخارجي والمصادرة الصريحة للقرار الوطني المستقل. انها اقدام السلطات علنا بتضليل المواطنين عن عملية النهب والاستيلاء على المشاريع والمؤسسات والممتلكات العامة للدولة وبيعها للقطاع الخاص الضعيف اصلا وتتقاذفه اليوم حفنة من المستغلين والطفيليين والسماصرة المرتبطين بنظام المحاصصة الطائفية. وبدل دعم القطاع الخاص الوطني وتوجيهه ومنع النمو الاحتكاري فيه والحيلولة دون تغلغل الرأسمال الاجنبي المقنع بأقنعة وطنية وتشديد شروط الحماية للمشاريع المختلطة وتنويع اساليب الحماية الصناعية بانسيابية عالية، تجري بانتظام عملية نفخ وتضخيم القطاع الخاص دون توفير المستلزمات الموضوعية والشروط الاقتصادية الضرورية ومحاولة تحميله مسؤولية ادارة عمل الشركات والمنشآت الاقتصادية الفاشلة والخاسرة والمتدنية الكفاءة والمتوقفة عن العمل التي تقوم الدولة بخصصتها، وبالتالي طرد اعداد كبيرة من القوى العاملة وزيادة جيش العاطلين وخلق الازمات السلعية بسبب ارتفاع الاسعار وتحقيق الارباح الخيالية! والنتيجة تشويه سمعة كلا القطاعين، العام والخاص! وتحويل الاقتصاد العراقي الى ريعي خدمي استهلاكي! واهمال القطاع الصناعي العام وعدم تأهيله بوسائل الانتاج الحديثة بقصد افشاله وبيعه الى الشركات الخاصة! والتخريب الممنهج للقطاعات الاقتصادية! ولتضيق احلام النخب السياسية المتنفذة للانتقال

نحو النظام الرأسمالي واقتصاد السوق الحر ومنح القطاع الخاص الدور الاساسي في الاقتصاد واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي على اسس رأسمالية والتوجه نحو التخصص.

في التناغم الاجتماعي العراقي تترسخ ثقافة التخلف والاحتيايل، وينمو جيل جديد لا علاقة له البتة بالثورة المعلوماتية بل وليد سفسطة الليبرالية الديمقراطية الجديدة (الروزخونية)، وهي تتويج عملي للمصالح الطفيلية والكومبرادورية. هنا تمتلك السفسطة قوة الحياد عن المنطق، وبالتشويه تحت تأثير الكومبرادور، العشائرياتي، والبيروقراطية، والطائفية والتي تتبودق في جمعة الطفيلية. السفسطة هنا تستلزم التعامل مع الرأسمال الأجنبي والسمسرة انقيادا لسياسة الرأسمالية الكسيحة والعولمة الكوسموبوليتية والتخصص، اي تضيق الخناق على ما تبقى من قاعدة ملكية الخدمات العامة ومنها الطاقة الكهربائية ضمن اطار دائرة الربح القسري واقتصاد السوق. ومع ان الرأسمال الخاص الوطني يعارض هذه الترهات القرقوشية المفسوحة ويحاول الاسهام في بناء قاعدة لرعاية وتنمية الاقتصاد الوطني مكملا لدور القطاع العام الا انه وتحت تأثير ضغط الرأسمال الأجنبي والعولمة الكوسموبوليتية يمكن ان يتحول الى معين للاحتكارات والسياسات المتعددة الجنسية هو ايضا! هكذا تستهدف التخصصة القطاع العام والأملاك العامة والخدمات العامة، بينما تسعى الضبابية والدخان الأسود والرماد وتلوث البيئة (الاجتماعيةاقتصادية- السياسية) الى خلط الأوراق وابقاء التحكم ومفاتيحه بيد الادارة الأميركية والسياسة الغربية والمنظمات السانرة في الفلك الرأسمالي.

على الرغم من ادعاء صرف الحكومة العراقية ومعها سلطات قوات الاحتلال لمليارات عديدة على الكهرباء والنفط والصناعة والماء والصحة الا ان تلك القطاعات اصبحت اسوء حالا مما كانت عليه في زمن الطاغية صدام حسين وزمن الحصار الذي فرض على العراق. تم دفع ملايين الدولارات من ميزانية الدولة لكنها ذهبت الى جيوب المقاولين والارهابيين، ولا توجد قوانين صارمة لمحاسبة المقصرين، ولم يطبق حكم جيد للقضاء على الفساد في الوزارات ذات العلاقة.

الى ذلك يعتبر الغش الصناعي فسادا اقتصاديا وانحرافا صناعيا مع سبق الاصرار ويتدرج من استيراد قطع الغيار الرديئة لتجمع محليا وبشكل بدائي وتباع في الاسواق منافسة السلع الصناعية التي تنتجها المعامل الحقيقية الى القيام بانشاء معامل غير قانونية او سرية والعمل على تقليد الماركات العالمية والوطنية! والنتيجة اصابة الصناعة الوطنية بخسائر فادحة. وتعد هذه الانواع من الانحرافات الصناعية في غاية الخطورة اذا ما دخلت في المحركات مثلا او الكيبلات الكهربائية وغير ذلك من الحالات التي تهدد حياة الافراد مباشرة.

ان اكثر قضايا الغش تتعلق بسلع الاطفال والسلع الغذائية كالألبان او البسكويت والشيكولاتة، وعدم مطابقتها للمواصفات او انتهاء صلاحيتها او عدم وضع البيانات السلمية عليها او الاخلال الجوهري في العوامل المكونة لتلك المادة! ومن امثلة الفساد قيام التجار باضافة مميزات لسلع يبيعونها وهي غير موجودة او دفع الاموال لاستخراج الشهادات القياسية او التأكيد على خلو السلع من بقايا المبيدات

او مراعاتها لمتطلبات البيئة ثم يثبت عدم صحة ذلك. والفساد الذي يؤدي الى الخلل الاقتصادي لا يمكن علاجه بالقوانين والتشريعات فقط بل بتعديل السلوك والتوعية حيث ان الخلل الذي تعانيه البيئة الاقتصادية يرجع الاصل فيه الى تزايد معدلات الفساد وحالات الغش واختلاف انواعها وتطورها المستمر بدءاً من المواد الغذائية غير المطابقة للمواصفات والسلع الفاسدة التي يتم تداولها بشكل علني بعد تغيير تاريخ الصلاحية مروراً بحملات الدعاية والاعلان لمنتجات غير معروفة مصادرها. تزداد الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الانشطة المالية والتجارية والركود في مجال الانشطة الانتاجية والتصديرية مما اثر على مستوى توزيع الدخل والثروات ليزداد الفقراء فقراً، ويزداد ثراء ورفاهية الطبقة المرتبطة بانشطة التجارة والمقاولات والمضاربات العقارية والخدمات المالية والوكالات التجارية والحصرية والانشطة الفندقية واقتصاد الصفقات - السمسرة في الصفقات وعقود التوريد - (الكومبرادور) والتهريب والمرتبطة بالرأسمال التجاري والمضارب ذي الطابع الطفيلي المرتبط بوشائج مختلفة بالرأسمال الاجنبي والتي تقبع على قمة توزيع الدخل والثروات في بلادنا.

● المصادر

راجع دراسات الكاتب في الحوار المتمدن والمواقع الالكترونية الاخرى....

- نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الارهاب الابيض في العراق
- الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنامي معدلات الفقر والبطالة في العراق
- بنية الفساد المركبة في العراق
- مدخل عصري لتحليل بنى الفساد المركبة في العراق
- الخدمات العامة في عراق التنمية البشرية المستدامة

كما راجع الدراسات التالية:

- واقع القطاع الصناعي في العراق/بلاسم جميل الخلف
- القطاع الصناعي العراقي والدعم المطلوب .. الفساد الاداري والمالي وراء تحطيم الصناعة العراقية / جاسم الطيب
- خارطة طريق لأنقاذ الصناعة العراقية / زاهر الزبيدي
- حول استراتيجية دعم واصلاح القطاع الصناعي في العراق/ثامر محمود رشيد
- الفرصة واسعة امام الصناعة العراقية برغم قدم معاملها/نبيل الحيدري
- الصناعة في العراق آفاق وتطلعات/مركز الاضواء للبحوث والدراسات
- الصناعة في العراق/حنان الدليمي
- المشاكل التي تعرقل استثمار الثروات الطبيعية في كردستان/د.بيوار خنسي
- القطاع الصناعي في العراق والحاجة الى التفاتة مسؤولة/رعد الموسوي
- الصناعة العراقية مشروع اسست له الدولة الوطنية ودمره الاحتلال/ليث الحمداني
- حين لا تری بعض (العيون) سوى السواد... عن الصناعة في العراق وما يكتب عنها/ليث الحمداني
- الصناعة في العراق .. البدايات.. وايام زمان/د. محمد جبار ابراهيم
- طاولة حوار حول واقع الصناعة العراقية/عادل عبد الزهرة شبيب
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق- دراسة ميدانية/د.عبد الله الشاوي وعامر احمد محمد

- التخطيط الصناعي في العراق 1921 - 1980 / صباح كجه جي
- الإصلاح الاقتصادي في العراق / د. عبد الحسين العنبي
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق / فلاح خلف الربيعي
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل / احمد الناصح
- توقف اغلب الصناعات الصغيرة في العراق / هاشم الاطرقجي
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003..الواقع والتحديات/خضير الندوي
- اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحول / د.سالم رسن
- العراق..موارد غنية..اقتصاد منهار..وتدنى مخيف في مؤشرات التنمية الانسانية/حسان عاكف حمودي
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة/اسعد جواد كاظم و عقيل عودة
- الحماية والنمو الصناعي في العراق / د.مدحت كاظم القرشي
- التركيب الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة المثنى/فارس مهدي محمد
- هذا هو طريق 14 تموز / د.ابراهيم كبة
- التطور الاقتصادي في العراق / د.محمد سلمان حسن
- دراسات في الاقتصاد العراقي / د.محمد سلمان حسن
- تصنيع العراق / كاثلين م. لانكلي
- النظام الاقتصادي في العراق / سعيد حمادة
- سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق / توماس بالوك
- دراسات في الاقتصاد العراقي / مير بصري
- تقرير الدخل القومي في العراق 1953 - 1961 / خير الدين حسيب
- الخلفيات الاقتصادية لثورة 14 تموز 1958 / د.حافظ شكر التكمجي
- هكذا هزمت الصناعة العراقية / اباد عطية الخالدي
- التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق / عبد خليل فضيل
- برنامج المنطقة الصناعية في العراق وتأثيره على استقرار الاقتصاد/عبيد عبد الهادي
- ازمة الصناعة العراقية ومحنة الصناعيين وسياسة الحكومة التجارية / د.كاظم حبيب
- رؤية أولية للحوار حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اقليم كردستان العراق وسبل معالجتها / د.كاظم حبيب
- دراسات في التخطيط الاقتصادي / د.كاظم حبيب
- ازمة التنمية في العراق وسبل مواجهتها / د.فلاح خلف الربيعي
- الصناعة والكهرباء - ازمة في ازمة / حسين ناصر الهلالي
- وثائق المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي
- الصناعة في خطر / رياض عبيد سعودي
- المشاريع الصغيرة في العراق / نبيل جعفر عبد الرضا
- استراتيجية التصنيع في العراق / عادل فرنسيس توماس
- دور الطاقة الاستيعابية للاستثمار في التنمية الاقتصادية / احمد ابراهيم العلي
- دور القطاع الصناعي الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي / د.حسن فياض
- الدور الاقتصادي لنشاط القطاع الخاص في العراق / يوسف عفتان الراوي
- الدولة والقطاع الخاص في العراق / عماد عبد اللطيف سالم
- الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2000 - 2010) / فوزي حسين محمد و نشأت صبحي يعقوب
- واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به / كريم عبيس العزاوي
- خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاملين عن العمل في محافظة البصرة لسنة 2007 / حسام الدين زكي بنيان
- استقلالية البنك المركزي العراقي و القطاع المصرفي الخاص / اديب قاسم شندی و محمود المرسومي
- خصخصة القطاع العام في العراق - الاسباب والنتائج المتوقعة / باقر الجبوري
- دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الزراعي في العراق / اسماء جاسم محمد

- تفعيل دور نشاط القطاع الخاص في مجال التمويل السكني / جمال باقر مطلق
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق ودورها في تأطير حماية المستهلك / ستار البياتي
- اثر التسليف الزراعي الخاص على الانتاج الزراعي في العراق / قصي الكليدار وآخرون
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق "دراسة ميدانية"/ عبد الله الشاوي
- توظيف الصناعات الحرفية المحلية في تنشيط القطاع السياحي في العراق - دراسة نظرية/ ثامر الحياي
- القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية - ما العمل؟ / عبد الكريم جابر شنجار
- القطاع الخاص في العراق بين الهدر واستغلال الطاقات الإنتاجية - دراسة اقتصادية قياسية/ عبد الكريم عبد الله
- جريمة الرشوة في القطاع الخاص في ضوء أحكام القانون الجزائي العراقي والدولي / زين العابدين عواد كاظم
- دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003/ محمد صالح حمد علي
- اشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحول/ سالم عبد الحسن رسن
- الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين..تطور ام تقهقر/د.محمد علي زيني
- الاقتصاد العراقي/د.عباس النصراوي
- تحديات الإصلاح الاقتصادي / حسين محمد علي كبة
- الصناعة العراقية وانتكاساتها/افتخار الدباغ
- اشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق... استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي؟/د.مظهر محمد صالح
- بعض ملامح خريطة العلاقات الطبقيّة – الاجتماعية بعد 2003/د.صالح ياسر
- الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي 2011 – 2014/د.كمال البصري
- الاقتصاد العراقي الاسرع نموا في العالم باتجاه مفترق طرق/د.كمال البصري
- التطور الصناعي في العراق/د.صباح الدرة
- احتدام الجدل حول الخصخصة في العراق/علي العلق
- الاستثمارات ودورها في رسم مستقبل السياسة العراقية / احمد جويد
- سياسة تشويه و الغاء المنجزات الاقتصادية لثورة 14 تموز و احتضان امراض ../د.محمد علي عوض
- الطبقات الوسطى العراقية التي تولد ولا تولد ... والتراكم الحضاري المبّد / فالح عبد الجبار
- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 / وزارة التخطيط
- المشهد الاقتصادي في العراق / د.حسن لطيف الزبيدي
- مناطق الصناعة في العراق / سميرة الشماخ
- التصنيف الوظيفي للمراكز الحضرية في محافظة الانبار / مها سعدي خلف
- تحقيق الانتاج وانعكاساته المستقبلية على واقع الصناعة في العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
- الاختيار الاستراتيجي لنظام التخطيط والسيطرة على الانتاج لنظامي (MRP، OPT) في قطاع الصناعة الهندسية/ عقيلة مصطفى الاتروشي
- ملانمة نماذج التخطيط الاجمالي لبينة التصنيع في العراق وتقويم ادائها بالتطبيق في الشركة العامة للصناعات الجلدية / رعد الطائي
- نريد التمتع بميزانية العراق لا بديمقراطيته / جاسم محمد كاظم
- التجربة الاقتصادية في العراق الحديث / صبري زاير السعدي
- الطاقة – النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985 / د. محمد علي عبد الكريم الماشطة
- القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق/د.صفاء الحافظ
- طاولة مستديرة لمناقشة واقع الصناعة الوطنية العراقية/الثقافة الجديدة/العدد 345
- التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية في العراق 2003 – 2010/سلسلة قضايا فكرية/الحزب الشيوعي العراقي/العدد 11
- القطاع الصناعي- الواقع والطموح/قيس عباس جبر الزبيدي
- المعوقات التي تواجه شركات القطاع الصناعي المختلط وسبل معالجتها / احمد توفيق

- تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص / تحديد المعوقات (التحديات) والفرص لتمكين بيئة الاعمال وعمل مؤسسات القطاع الخاص في محافظة اربيل / برنامج التنمية الاقتصادية في العراق / الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID – TIJARA.
- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد العراقي / احمد عمر الراوي
- برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق/ثريا الخزرجي
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 .. الواقع والتحديات/خضير عباس النداوي
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل / احمد الناصح
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة / اسعد جواد كاظم
- استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق / محمد المعموري و ثامر العاني
- الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات والصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق / سندس جاسم و موسى خلف عواد
- الصناعات الصغيرة، قاعدة للتنمية في ظروف الحصار الاقتصادي / محمد الهيتي
- تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق العراق/ محمود صالح عطية
- الآكتتاب المغلق بأسهم الشركة المساهمة الخاصة / رواء النجار و زينة الصفار
- أهمية الدور الاقتصادي للأسواق المالية مع التركيز على السوق العراقية للأوراق المالية / كريم عبد النبي
- الازمة السياسية الراهنة تحبط همة الشركات المساهمة في البورصة/د. عودت ناجي الحمداني
- أثار المتدفقات الصناعية في تلويث المياه القريبة من نقاط التصريف في محافظة البصرة / وصال فخري حسن وآخرون
- مصادر التلوث الصناعي للأنهر العراقية/حيدر محمد عيسى
- نحو رؤية اقتصادية لتكاليف التلوث البيئي/د. علي خنوش
- التلوث الصناعي في بغداد... ماهو الحل؟/د. هاشم عبود الموسوي
- تحليل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الخاصة بمشاريع معالجة النفايات المحلية الصلبة بالمدن العربية(تطبيق ميداني على مشروع مقترح في جمهورية العراق)/حسن مظفر الرزوي
- المخلفات الصناعية واعادة تدويرها/د. عبد اللطيف محمد ابو العطا
- الصناعات البلاستيكية وسلامة البيئة/اوزجان بشار
- التلوث في بلاد الرافدين: المسببات والأخطار / د. مثنى عبد الرزاق العمر
- صناعة إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة / د. كفاية عبد الله العلي
- واقع وتوقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق / خلود موسى عمران
- الطاقة الكهربائية والتنمية في العراق / عبد العزيز محمد حبيب
- التنبؤ بإنتاج الطابوق في العراق / ازهار سلمان زامل و نرجس هادي رهيف
- العراق ينفق مليار دولار سنويا لاستيراد الاسمنت/ ناصر الدريس مهدي المدني
- تدهور الصناعات الجلدية في العراق/عامر عبود الشيخ علي
- حقائق عن الاتصالات في العراق/رشيد السراي
- شركات الاتصالات – الانترنت والموبايل – وخفاياها / يوسف علي خان
- المستهلك والهاتف النقال/محمد شريف ابو ميسم

- الحماية القانونية لمشتركي الهواتف النقالة/اقدس رشيد وآمال حسوني.
- بحث عن النظام القانوني لعقود الهواتف النقالة/د.هالة صلاح الحديثي.
- المسؤولية المدنية الناجمة عن اساءة استعمال اجهزة الاتصالات الحديثة.
- العراق- المبادرة العربية لانترنت حر/عسان شمخي
- ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق / طالب عبد الجبار
- الطبقة العاملة العراقية – التكون وبدايات التحرك/د.كمال مظهر احمد
- المشاكل التي تواجه القوى العاملة في العراق/على جاسم العبيدي و ماهر صبري درويش
- واقع ومقومات صناعة الدواجن وانعكاساتها على اسعار البيض والدجاج في العراق للمدة من 2000 – 2009 دراسة تحليلية/سلام نعمة محمد على.
- اهمية صناعة الدواجن/صلاح الكفيشي.
- صناعة الدواجن في العراق/منى الموسوي.
- الصناعات الغذائية في منطقة الفرات الاوسط/سلمي الشبلاوي.
- دراسة مسحية لملاح الطعام المنتج في العراق/طلال خالد حسن.
- مشكلات انتاج وتسويق التمور في العراق/دراسة استشارية/فريق عمل: كاظم حبيب، منيب السكوتي، عبد الوهاب حميد رشيد
- المردود الاقتصادي لصناعة التمور/ سهى الشبخلي
- تحليل اقتصادي لواقع انتاج واستهلاك قصب السكر وبنجر السكر في العراق/زحل الحسيني وآخرون.
- توقعات انتاج واستهلاك قمح الخبز في العراق باستخدام نموذج اريما للاعوام 2007 – 2016/ عاندة فوزي احمد و محمد عبد ابراهيم
- واقع انتاج محصولي القمح والرز في العراق واثره على مستقبل امنه الغذائي/محمد حسن رشم.
- التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت – دراسة في جغرافية الصناعة/محمد عباس مجيد.
- اساسيات صناعة الالومنيوم من الخردة في العراق/عدنان ابراهيم الجرجري.
- صناعة الشخاط في العراق وامكانية التصدير للاسواق الخارجية / نهلة يحيى نزهت
- دراسة في صناعة الاحذية/صبري عبد الكريم حاتم
- الصناعات النسيجية في مدينة بغداد/ ندى الحمداني
- الصناعات الخشبية ومنتجاتها في مدينة بغداد / محمد العاني
- التقييم الاقتصادي لصناعة الغزل والنسيج في العراق / يحيى الكاتب
- تقويم المعايير المستخدمة في الاحصاءات الصناعية / ابراهيم جواد كاظم
- اثر العث في احداث الخسائر الاقتصادية في قطاع البناء العراقي/ خليل اسماعيل ابراهيم
- المردود الاقتصادي لمزارع انتاج محصول القطن في محافظة بغداد للموسم الزراعي 2009/زحل الحسيني و عامر السوداني.
- دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق للمدة (1995 – 2007)/د.محمد على جاسم و عامر بولص.
- الجدوى الاقتصادية لمشروع انتاج النباتات الطبية في مدينة الموصل/ هناء سلطان داود وآخرون.
- الصناعات الطبية في محافظة البصرة/د.كاظم الاسدي و راشد الشريفي.
- تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة(2002 – 2007)دراسة تحليلية مقارنة/د.عبد الغفور المعماري و حافظ المولى.
- تقويم كفاءة للشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية SDI للمدة 1980 – 1999/زيد الجبوري.
- انتاجية المواد في المنشأة العامة للخياطة/سعدون الطائي وجورج الحلبي.

*** خبير استشاري في الطاقة الكهربائية واعلامى وناشط
سياسى وحقوقى.**

بغداد
2013/3/31